الجمهورية العربية السورية
جامعة الفرات
كلية الحقوق بدير الزور
التعليم النظامي

أسئلة امتحان مقرر المالية العامة
لطلاب السنة الثانية
الدورة الفصلية الأولى
٢٠٢٥/٢٠٢٦

الاسم:
الرقم الجامعي:
المدة:

نموذج (A)

اختر الإجابة الصحيحة:

١- إن أول من نادى بقاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام هو:
A- جان جاك روسو.
B- ساي.
C- هوبز.
D- لوك.

٢- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام، وإن تقرير النفع العام هو أمر متروك:
A- للإدارات المالية
B- للسلطات السياسية
C- للأشخاص الخاصة
D- للاتفاقيات الدولية

٣- من تقسيمات النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها:
A- نفقات مركزية.
B- نفقات إدارية.
C- نفقات مالية.
D- B+C.

٤- النفقات التي تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي هي:
A- النفقات المحلية
B- النفقات التحويلية
C- النفقات المركزية
D- النفقات الحقيقية

٥- ترجع أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة إلى:
A- اتساع نطاق الحروب
B- التوسع في العلاقات الدولية
C- انخفاض القوة الشرائية للنقود
D- التوسع بتقديم خدمات اجتماعية

٦- يمكن للنفقات العامة أن تؤثر في الاستهلاك القومي من خلال:
A- قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار
B- تحويل عناصر الإنتاج.
C- شراء الحكومة لبض السلع أو الخدمات الاستهلاكية
D- A+B

٧- النفقات العامة التي تهدف إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع:
A- الإعانات الاجتماعية.
B- الإعانات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة البطالة وتخفيض غلاء الأسعار.
C- الإعانات الاقتصادية التي تُمنح بقصد تشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة.
D- النفقات العامة التي تقصد توسيع القطاع العام.

٨- يقصد بقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد وبالمقدرة الإنتاجية القومية:
A- الطاقة الضريبية القومية.
B- المقدرة التكليفية القومية.
C- الطاقة الضريبية الفردية.
D- A+B.

٩- الطريقة السليمة لقياس تطور النفقات العامة تتحقق بقياس:
A- نسبة الإيرادات العامة إلى الدخل القومي.
B- نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي.
C- نسبة الإيرادات العامة إلى الدخل الفردي.
D- نسبة النفقات العامة إلى الدخل الفردي.

١٠- الأصل في وضع الموازنة (في نطاق الفكر المالي التقليدي):
A- أولوية الإيرادات العامة على النفقات العامة.
B- أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة.
C- تفضيل الضرائب والرسوم على بقية إيرادات الدولة.
D- تفضيل القروض على بقية إيرادات الدولة.

١١- تقسم الإيرادات العامة من حيث انتظامها ودوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، من أمثلة الإيرادات العادية:
A- الضرائب والرسوم.
B- القروض.
C- الإصدار النقدي.
D- B+C.

١٢- بالنسبة للدومين الخاص:
A- يقصد به الأموال التي تملكها الدولة وتخضع لأحكام القانون العام.
B- يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص.
C- من أمثلته الجسور والمدارس ومباني الوزارات.
D- لا يعتبر الدومين الخاص مورداً للإيرادات العامة للدولة.

١٣- يقصد بتعبير (الأسعار العامة):
A- أسعار السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها المشروعات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية.
B- أسعار السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها المشروعات الخاصة أثناء تأديتها خدمات اجتماعية.
C- هي الأسعار التي تتميز بعدم خضوعها لقوانين العرض والطلب.
D- هي الأسعار التي يتم تحديدها بقانون أو بناءً على قانون.

١٤- يتشابه الرسم مع السعر العام بأنهما:
A- كلاهما يدفع جبراً إلى الدولة.
B- كلاهما يفرض بقانون.
C- كلاهما يحقق نفعاً عاماً.
D- جميع ما سبق غير صحيح.

١٥- فيما يتعلق بالضرائب:
A- كانت تفرض وتجبى في العصور القديمة بشكل عيني
B- يخضع لها الأشخاص الطبيعيون فقط.
C- يمكن أن تفرض بالاتفاق مع المكلف.
D- تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لصاحبها.

١٦- يترتب على نظرية التضامن الاجتماعي للضريبة ما يلي:
A أن الضريبة فكرة سيادية وجبرية.
B الأخذ بمبدأ عمومية الضريبة.
C ضرورة أن يتناسب ما يدفعه كل فرد من الضريبة مع خدمة الأمن.
D A+B.

١٧- إن ما تنفقه الدولة على الموظفين الماليين من رواتب وأجور وما تشتريه من أدوات ومهمات لازمة للإدارة المالية يطلق عليه:
A نفقات خاصة.
B تكاليف الجباية.
C نفقات أساسية.
D تكاليف الدخل.

١٨- لكي تحقق الضريبة أكبر قدر ممكن من الإيرادات للدولة فإنه يجب أن يتوافر فيها:
A- الإنتاجية.
B- الثبات.
C- المرونة.
D- جميع ما سبق صحيح.

١٩- يقصد بوعاء الضريبة:
A- معدل الضريبة.
B- مبلغ الضريبة.
C- العنصر الذي تطرح عليه الضريبة.
D- قاعدة من قواعد فرض الضريبة.

٢٠- بالنسبة لنظام الضريبة الوحيدة:
A- تعني أن تفرض الدولة ضريبة واحدة رئيسية دون وجود ضرائب أخرى.
B- تعني أن تفرض الدولة ضريبة واحدة رئيسية وإلى جوارها بعض الضرائب قليلة الأهمية.
C- هي ذاتها الضريبة الموحدة على الدخل.
D- تعتبر أداة لتحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية على الشكل المطلوب من السياسة المالية المعاصرة.

٢١- الضريبة التي يتم فيها تقسيم المكلفين إلى طبقات مختلفة تبعاً للثروة أو نوع العمل، ثم تُفرض على كل طبقة بطريقة تختلف عما تفرض به على الطبقات الأخرى:
A- ضريبة الفردة البسيطة.
B- ضريبة الفردة المعقدة.

C- ضريبة الفردة المدرّجة.
D- ضريبة الفردة الموحدة.

٢٢- إن أفضل معيار للتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:
A- المعيار الإداري.
B- معيار نقل عبء الضريبة.
C- معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة.
D- معيار ثبات معدل الضريبة.

٢٣- فيما يتعلق بنظريات تحديد الدخل، فإن الاتجاه حديثاً في التشريعات المالية يأخذ بنظرية:
A- الزيادة الإيجابية في ذمة المكلف.
B- نظرية المنبع.
C- نظرية ثبات المصدر.
D- نظرية القياس أو التقويم بالنقود.

٢٤- الضرائب الجمركية التي يدفعها المشروع بالنسبة للسلع التي يستوردها:
A- تعتبر استعمالاً للدخل ويتم خصمها من الدخل الإجمالي.
B- تعتبر تكليفاً للدخل ويتم خصمها من الدخل الإجمالي.
C- تعتبر استعمالاً للدخل ولا يتم خصمها من الدخل الإجمالي.
D- تعتبر تكليفاً للدخل ولا يتم خصمها من الدخل الإجمالي.

٢٥- من شروط تحقق الازدواج الضريبي:
A- تعدد الضرائب أو تكرارها.
B- تعدد المال الخاضع للضريبة.
C- وحدة الشخص المكلف بالضريبة.
D- جميع ما سبق صحيح.

٢٦- الضريبة التي يحدد المشرع معدلها دون أن يحدد حصيلتها هي:
A- الضريبة القياسية.
B- الضريبية التحديدية.
C- الضريبة التوزيعية.
D- A+B.

٢٧- من الطرق المباشرة في تقدير مطرح الضريبة:
A- طريقة التقدير الجزافي.
B- طريقة المظاهر الخارجية.
C- طريقة التقدير الإداري.
D- جميع ما سبق صحيح.

٢٨- ان اتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون بهدف عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً يعد:
A- غشاً ضريبياً.
B- تجنباً ضريبياً.
C- تهرباً مشروعاً.
D- C+B.

٢٩- من وسائل مكافحة التهرب الضريبي في المجال الداخلي:
A- تفعيل نظام التصالح الضريبي.
B- اتباع طريقة الحجز عند المنبع.
C- عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.
D- A+B.

٣٠- إن تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات يمكن تصنيفها ضمن:
A- الأغراض الاجتماعية للضريبة.
B- الأغراض الاقتصادية للضريبة.
C- الأغراض السياسية للضريبة.
D- الأغراض السيادية للضريبة.

٣١- إن عملية تقدير النفقات والإيرادات لكافة أوجه النشاط الاقتصادي بقطاعيه العام والخاص يطلق عليها:
A- الموازنة القومية.
B- الحسابات القومية.
C- الموازنة العامة.
D- A+B.

٣٢- بالنسبة لحساب السنة المالية، فإن طريقة حساب الخزانة (حساب القطع) تمتاز بأنها:
A- تضاف إليها فترة تكميلية لتسوية حساب ما تم من عمليات خلالها.
B- تؤدي إلى فتح الحسابات المالية للسنة لمدة طويلة.
C- تؤدي إلى قفل الحسابات المالية للسنة بسرعة.
D- A+B.

٣٣- من أهم الاستثناءات التي وردت على مبدأ سنوية الموازنة لمدة أقل من سنة هي:
A- موازنة الدورة الاقتصادية.
B- موازنة البرامج الاقتصادية.
C- طريقة الاعتمادات بالارتباط.
D- طريقة الاعتمادات الإضافية أو المؤخرة.

٣٤- في نطاق مبدأ وحدة الموازنة نجد أنه:
A- هذا المبدأ يجعل من الصعوبة بمكان دراسة تأثير الموازنة في إعادة توزيع الدخل القومي.
B- هذا المبدأ ينصرف إلى موازنة الشخص المعنوي العام والخاص.
C- من الجائز أن تعرض الموازنة في عدة وثائق إذا كانت متصلة ببعضها وتكون في مجموعها موازنة واحدة
D- هذا المبدأ يجعل من الصعوبة بمكان إجراء رقابة فعالة للموازنة.

٣٥- تعتبر استثناءً من مبدأ وحدة الموازنة من الناحية المالية ولا تعتبر كذلك من الناحية السياسية:
A- الموازنة المستقلة.
B- الموازنة الملحقة.
C- الموازنة غير العادية.
D- حسابات الخزينة الخاصة.

٣٦- تتميز الموازنات المستقلة بأنها:
A- تُعتمد من قبل البرلمان.
B- تسري عليها القواعد والأحكام التي تخضع لها موازنة الدولة.
C- تخضع لإشراف وزارة المالية.
D- تُعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة التابعة له.

٣٧- يترتب على مبدأ توازن الموازنة في الفكر المالي التقليدي:
A- أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة العادية.
B- أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية.
C- أنه يجب عدم وجود عجز في الموازنة.
D- B+C.

٣٨- المرحلة التي لا يمكن تصنيفها ضمن المراحل الإدارية في حياة النفقة العامة:
A- مرحلة عقد النفقة.
B- مرحلة تصفية النفقة.
C- مرحلة صرف النفقة.
D- مرحلة الأمر بصرف النفقة.

٣٩- يتولى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في فرنسا هيئة مستقلة هي:
A- هيئة المراقبين العموميين.
B- محكمة الحسابات.
C- ديوان المحاسبات.
D- الجهاز المركزي للرقابة المالية.

٤٠- إن نظرية الإيرادات العامة بمفهومها الحديث هي:
A- أداة لإعادة توزيع الدخول والثروات.
B- أداة لتوجيه الاستثمار.
C- أداة لمحاربة التضخم.
D- جميع ما سبق صحيح.

---------- انتهت الأسئلة ----------

مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح

مدرسا المقرر	عميد الكلية
د. أحمد عبد الرحيم د. أيهم محمد حيدر	**د. عبد الجبار المحمود**

سلم تصحيح مقرر المالية العامة لطلاب السنة الثانية (التعليم النظامي)

الدورة الفصلية الأولى للعام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

نموذج A

رقم السؤال	الإجابة		رقم السؤال	الإجابة
١	B		٢١	C
٢	B		٢٢	C
٣	A		٢٣	A
٤	D		٢٤	B
٥	C		٢٥	C
٦	C		٢٦	D
٧	C		٢٧	C
٨	D		٢٨	A
٩	B		٢٩	B
١٠	B		٣٠	A
١١	A		٣١	A
١٢	B		٣٢	C
١٣	A		٣٣	D
١٤	D		٣٤	C
١٥	A		٣٥	B
١٦	D		٣٦	D
١٧	B		٣٧	D
١٨	D		٣٨	C
١٩	C		٣٩	B
٢٠	B		٤٠	D

مدرسا المقرر

د. أحمد عبد الرحيم د. أيهم محمد حيدر

الجمهورية العربية السورية
جامعة الفرات
كلية الحقوق بدير الزور
التعليم النظامي

أسئلة امتحان مقرر المالية العامة
لطلاب السنة الثانية
الدورة الفصلية الأولى
٢٠٢٥/٢٠٢٦

الاسم:
الرقم الجامعي:
المدة:

نموذج (B)

اختر الإجابة الصحيحة:

١- إن عملية تقدير النفقات والإيرادات لكافة أوجه النشاط الاقتصادي بقطاعيه العام والخاص يطلق عليها:
A- الموازنة القومية.
B- الحسابات القومية.
C- الموازنة العامة.
D- A+B.

٢- بالنسبة لحساب السنة المالية، فإن طريقة حساب الخزانة (حساب القطع) تمتاز بأنها:
A- تضاف إليها فترة تكميلية لتسوية حساب ما تم من عمليات خلالها.
B- تؤدي إلى فتح الحسابات المالية للسنة لمدة طويلة.
C- تؤدي إلى قفل الحسابات المالية للسنة بسرعة.
D- A+B.

٣- من أهم الاستثناءات التي وردت على مبدأ سنوية الموازنة لمدة أقل من سنة هي:
A- موازنة الدورة الاقتصادية.
B- موازنة البرامج الاقتصادية.
C- طريقة الاعتمادات بالارتباط.
D- طريقة الاعتمادات الإضافية أو المؤخرة.

٤- في نطاق مبدأ وحدة الموازنة نجد أنه:
A- هذا المبدأ يجعل من الصعوبة بمكان دراسة تأثير الموازنة في إعادة توزيع الدخل القومي.
B- هذا المبدأ ينصرف إلى موازنة الشخص المعنوي العام والخاص.
C- من الجائز أن تعرض الموازنة في عدة وثائق إذا كانت متصلة ببعضها وتكون في مجموعها موازنة واحدة
D- هذا المبدأ يجعل من الصعوبة بمكان إجراء رقابة فعالة للموازنة.

٥- تعتبر استثناءً من مبدأ وحدة الموازنة من الناحية المالية ولا تعتبر كذلك من الناحية السياسية:
A- الموازنة المستقلة.
B- الموازنة الملحقة.
C- الموازنة غير العادية.
D- حسابات الخزينة الخاصة.

٦- تتميز الموازنات المستقلة بأنها:
A- تُعتمد من قبل البرلمان.
B- تسري عليها القواعد والأحكام التي تخضع لها موازنة الدولة.
C- تخضع لإشراف وزارة المالية.
D- تُعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة التابعة له.

٧- يترتب على مبدأ توازن الموازنة في الفكر المالي التقليدي:
A- أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة العادية.
B- أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية.
C- أنه يجب عدم وجود عجز في الموازنة.
D- B+C.

٨- المرحلة التي لا يمكن تصنيفها ضمن المراحل الإدارية في حياة النفقة العامة:
A- مرحلة عقد النفقة.
B- مرحلة تصفية النفقة.
C- مرحلة صرف النفقة.
D- مرحلة الأمر بصرف النفقة.

٩- يتولى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في فرنسا هيئة مستقلة هي:
A- هيئة المراقبين العموميين.
B- محكمة الحسابات.
C- ديوان المحاسبات.
D- الجهاز المركزي للرقابة المالية.

١٠- إن نظرية الإيرادات العامة بمفهومها الحديث هي:
A- أداة لإعادة توزيع الدخول والثروات.
B- أداة لتوجيه الاستثمار.
C- أداة لمحاربة التضخم.
D- جميع ما سبق صحيح.

١١- الضريبة التي يتم فيها تقسيم المكلفين إلى طبقات مختلفة تبعاً للثروة أو نوع العمل، ثم تُفرض على كل طبقة بطريقة تختلف عما تفرض به على الطبقات الأخرى:
A- ضريبة الفردة البسيطة.
B- ضريبة الفردة المعقدة.
C- ضريبة الفردة المدرّجة.
D- ضريبة الفردة الموحدة.

١٢- إن أفضل معيار للتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:
A- المعيار الإداري.
B- معيار نقل عبء الضريبة.
C- معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة.
D- معيار ثبات معدل الضريبة.

١٣- فيما يتعلق بنظريات تحديد الدخل، فإن الاتجاه حديثاً في التشريعات المالية يأخذ بنظرية:
A- الزيادة الإيجابية في ذمة المكلف.
B- نظرية المنبع.
C- نظرية ثبات المصدر.
D- نظرية القياس أو التقويم بالنقود.

١٤- الضرائب الجمركية التي يدفعها المشروع بالنسبة للسلع التي يستوردها:
A- تعتبر استعمالاً للدخل ويتم خصمها من الدخل الإجمالي.
B- تعتبر تكليفاً للدخل ويتم خصمها من الدخل الإجمالي.
C- تعتبر استعمالاً للدخل ولا يتم خصمها من الدخل الإجمالي.
D- تعتبر تكليفاً للدخل ولا يتم خصمها من الدخل الإجمالي.

١٥- من شروط تحقق الازدواج الضريبي:
A- تعدد الضرائب أو تكرارها.
B- تعدد المال الخاضع للضريبة.
C- وحدة الشخص المكلف بالضريبة.
D- جميع ما سبق صحيح.

١٦- الضريبة التي يحدد المشرع معدلها دون أن يحدد حصيلتها هي:
A- الضريبة القياسية.
B- الضريبية التحديدية.
C- الضريبة التوزيعية.
D- A+B.

١٧- من الطرق المباشرة في تقدير مطرح الضريبة:
A- طريقة التقدير الجزافي.
B- طريقة المظاهر الخارجية.
C- طريقة التقدير الإداري.
D- جميع ما سبق صحيح.

١٨- ان اتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون بهدف عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً يعد:
A- غشاً ضريبياً.
B- تجنباً ضريبياً.
C- تهرباً مشروعاً.
D- C+B.

١٩- من وسائل مكافحة التهرب الضريبي في المجال الداخلي:
A- تفعيل نظام التصالح الضريبي.
B- اتباع طريقة الحجز عند المنبع.
C- عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.
D- A+B.

٢٠- إن تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات يمكن تصنيفها ضمن:
A- الأغراض الاجتماعية للضريبة.
B- الأغراض الاقتصادية للضريبة.
C- الأغراض السياسية للضريبة.
D- الأغراض السيادية للضريبة.

٢١- تقسم الإيرادات العامة من حيث انتظامها ودوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، من أمثلة الإيرادات العادية:
A- الضرائب والرسوم.
B- القروض.
C- الإصدار النقدي.

D- B+C.

٢٢- بالنسبة للدومين الخاص:

A- يقصد به الأموال التي تملكها الدولة وتخضع لأحكام القانون العام.

B- يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص.

C- من أمثلته الجسور والمدارس ومباني الوزارات.

D- لا يعتبر الدومين الخاص مورداً للإيرادات العامة للدولة.

٢٣- يقصد بتعبير (الأسعار العامة):

A- أسعار السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها المشروعات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية.

B- أسعار السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها المشروعات الخاصة أثناء تأديتها خدمات اجتماعية.

C- هي الأسعار التي تتميز بعدم خضوعها لقوانين العرض والطلب.

D- هي الأسعار التي يتم تحديدها بقانون أو بناءً على قانون.

٢٤- يتشابه الرسم مع السعر العام بأنهما:

A- كلاهما يدفع جبراً إلى الدولة.

B- كلاهما يفرض بقانون.

C- كلاهما يحقق نفعاً عاماً.

D- جميع ما سبق غير صحيح.

٢٥- فيما يتعلق بالضرائب:

A- كانت تفرض وتجبى في العصور القديمة بشكل عيني

B- يخضع لها الأشخاص الطبيعيون فقط.

C- يمكن أن تفرض بالاتفاق مع المكلف.

D- تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لصاحبها.

٢٦- يترتب على نظرية التضامن الاجتماعي للضريبة ما يلي:

A أن الضريبة فكرة سيادية وجبرية.

B الأخذ بمبدأ عمومية الضريبة.

C ضرورة أن يتناسب ما يدفعه كل فرد من الضريبة مع خدمة الأمن.

D A+B.

٢٧- إن ما تنفقه الدولة على الموظفين الماليين من رواتب وأجور وما تشتريه من أدوات ومهمات لازمة للإدارة المالية يطلق عليه:

A نفقات خاصة.

B تكاليف الجباية.

C نفقات أساسية.

D تكاليف الدخل.

٢٨- لكي تحقق الضريبة أكبر قدر ممكن من الإيرادات للدولة فإنه يجب أن يتوافر فيها:

A- الإنتاجية.

B- الثبات.

C- المرونة.

D- جميع ما سبق صحيح.

٢٩- يقصد بوعاء الضريبة:

A- معدل الضريبة.

B- مبلغ الضريبة.

C- العنصر الذي تطرح عليه الضريبة.

D- قاعدة من قواعد فرض الضريبة.

٣٠- بالنسبة لنظام الضريبة الوحيدة:

A- تعني أن تفرض الدولة ضريبة واحدة رئيسية دون وجود ضرائب أخرى.

B- تعني أن تفرض الدولة ضريبة واحدة رئيسية وإلى جوارها بعض الضرائب قليلة الأهمية.

C- هي ذاتها الضريبة الموحدة على الدخل.

D- تعتبر أداة لتحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية على الشكل المطلوب من السياسة المالية المعاصرة.

٣١- إن أول من نادى بقاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام هو:

A- جان جاك روسو.

B- ساي.

C- هوبز.

D- لوك.

٣٢- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام، وإن تقرير النفع العام هو أمر متروك:

A- للإدارات المالية

B- للسلطات السياسية

C- للأشخاص الخاصة

D- للاتفاقيات الدولية

٣٣- من تقسيمات النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها:

A- نفقات مركزية.

B- نفقات إدارية.

C- نفقات مالية.

D- B+C.

٣٤- النفقات التي تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي هي:

A- النفقات المحلية

B- النفقات التحويلية

C- النفقات المركزية

D- النفقات الحقيقية

٣٥- ترجع أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة إلى:

A- اتساع نطاق الحروب

B- التوسع في العلاقات الدولية

C- انخفاض القوة الشرائية للنقود

D- التوسع بتقديم خدمات اجتماعية

٣٦- يمكن للنفقات العامة أن تؤثر في الاستهلاك القومي من خلال:

A- قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار

B- تحويل عناصر الإنتاج.

C- شراء الحكومة لبض السلع أو الخدمات الاستهلاكية

D- A+B

٣٧- النفقات العامة التي تهدف إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع:

A- الإعانات الاجتماعية.

B- الإعانات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة البطالة وتخفيض غلاء الأسعار.

C- الإعانات الاقتصادية التي تُمنح بقصد تشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة.

D- النفقات العامة التي تقصد توسيع القطاع العام.

٣٨- يقصد بقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد وبالمقدرة الإنتاجية القومية:

A- الطاقة الضريبية القومية.

B- المقدرة التكليفية القومية.

C- الطاقة الضريبية الفردية.

D- A+B.

٣٩- الطريقة السليمة لقياس تطور النفقات العامة تتحقق بقياس:

A- نسبة الإيرادات العامة إلى الدخل القومي.

B- نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي.

C- نسبة الإيرادات العامة إلى الدخل الفردي.

D- نسبة النفقات العامة إلى الدخل الفردي.

٤٠- الأصل في وضع الموازنة (في نطاق الفكر المالي التقليدي):

A- أولوية الإيرادات العامة على النفقات العامة.

B- أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة.

C- تفضيل الضرائب والرسوم على بقية إيرادات الدولة.

D- تفضيل القروض على بقية إيرادات الدولة.

---------- انتهت الأسئلة ----------

مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح

مدرسا المقرر	عميد الكلية
د. أحمد عبد الرحيم د. أيهم محمد حيدر	**د. عبد الجبار المحمود**

سلم تصحيح مقرر المالية العامة لطلاب السنة الثانية (التعليم النظامي)

الدورة الفصلية الأولى للعام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

نموذج B

رقم السؤال	الإجابة		رقم السؤال	الإجابة
١	A		٢١	A
٢	C		٢٢	B
٣	D		٢٣	A
٤	C		٢٤	D
٥	B		٢٥	A
٦	D		٢٦	D
٧	D		٢٧	B
٨	C		٢٨	D
٩	B		٢٩	C
١٠	D		٣٠	B
١١	C		٣١	B
١٢	C		٣٢	B
١٣	A		٣٣	A
١٤	B		٣٤	D
١٥	C		٣٥	C
١٦	D		٣٦	C
١٧	C		٣٧	C
١٨	A		٣٨	D
١٩	B		٣٩	B
٢٠	A		٤٠	B

مدرسا المقرر

د. أحمد عبد الرحيم د. أيهم محمد حيدر